دولة القرآن

تأليف الأستاذ طه عبدالباقى سرور

عرض وتحليل

الأستاذ سعيد حمزه مكرم المحامى

الكاتب الاسلامى المعروف الاستاذ طه عبد الباقى سرور له من الكتب العديدة والمقالات المتواصلة مايجعله فى الطليعة الداعية إلى الفكرة الاسلامية، وعلى هدى إيمانه العميق بهذه الفكرة الكبيرة راح قلمه يجول جولاته الموفقه فى ميادين الفكر والتصوف . وقد اثبت بكتابه هذا (دولة القرآن) أن رسالة الداعية الصوفى ليست محدودة بالدعوة إلى المثاليات والمعنويات والوجدانيات وحسب وإنما هى أيضا بحكم طبيعة التصوف المبرأ من الشوائب والزيف تتسع وترتفع لتدعو بنفس الحرارة وبنفس الإيمان إلى الاحتكام إلى الاسلام فى شئون السياسة والادارة والاجتماع والمال والاقتصاد أو فى كلمه قصيرة تدعو إلى إقامة الدولة الاسلامية أو « دولة القرآن » كما يسميها المؤلف .

وكتاب « دولة القرآن » يأخذ على عاتقه إبراز الصورة الصادقة المشرقة للدولة الإسلامية ورسم الخطوط العريضة لسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية فتحت عنوان (حضارة وجاهلية) يعرض الاستاذ طه عبد الباقى سرور لحال العالم اليوم فى جانبيها الروحى والمادى فلا يفتنه بهرجها وبريقها عن حقيقة جوهرها الزائف الرخيص وفى شجاعة ومضاء راح يمزق الأقنعة والاستار عن الفراغ والخواء والجدب فى قلب الانسان العصرى المتحضر ! ! وكانت النتيجة الطبيعية أن انقلب

الانسان على عقبيه والتحم مع ذاته فى حرب ضروس كان حصاده منها القلق والشك والهبوط والحسية الغليظة المستهترة ! !

ثم يتساءل المؤلف فى فصل ثان (هل انتهت رسالة الاسلام ؟) ولم يتعجل الإجابة بل مضى يستعرض حال الشعوب غير الإسلامية وكيف مزقت بلادها وعقائدها بل وأعصابها هذه التيارات العنيفة المتضاربة فى أوضاع السياسة ومناهج الاجتماع ونظم الاقتصاد وقد استطاعت الفاشستية والشيوعية والاشتراكيه والوجودية ألخ . . أن تنحرف بهذه الشعوب إلى الحرب باردها وساخنها وإلى الحياة دائما على حافه الهاوية ، وليس من المنطق ولا من الرشد أن ندعو الشعوب الإسلامية إلى اعتناق هذه المبادىء أو تلك ، وهذا واقع العالم الإسلامى يشهد أن (كل حركة وكل وثبة وكل نهضة فى رحابه إنما قامت على عقيدته الدينية .) وفى ذلك الدليل أبلغ الدليل على أننا فى غير حاجة إلى استيراد أو تلقى نظم اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية مادام بين أيدينا وفى صدورنا هذا الرصيد الجليل من كتاب الله وسنة رسول الله والتاريخ المضىء للمسلمين المهتدين وهكذا لاتزال رسالة الاسلام قائمة وستظل شامخة إلى يوم الدين .

ثم يخصص المؤلف فصلا عن (سياسة الحكم فى الدولة الاسلامية) فيعرض للفكرتين المتصارعتين حول صلة الدين بالسياسة وعلاقته بالحكم وموقفه من الحاكمين ففريق يرى أن الاسلام دين ودولة ورسالة وشريعة واسانيدهم من القرآن والسنة يرفعون بها عقائرهم فى وجوه معارضيهم . وفى الطرف المقابل قوم ينكرون هذا القول ويجاهرون بأن الدين لايعدو أن يكون رسالة روحية خلقية مثالية تصل الناس بربهم وتطهر قلوبهم وتزكى ضمائرهم ومن الخطل أن نخرج به عن حدوده هذه ونسلم إليه أمور حياتنا ينظمها لنا بتشريعاته وأساليبه وسياسته والا كانت ردة الى نظم ووأضاع مكانها الطبيعى كتب التاريخ والسير

ولرجعنا اذن القهقرى إلى عهد الحاكم الديني المستبد المتزمت .

ويعلق الاستاذ طه عبد الباقى سرور على كلا المذهبين فيقول (وكل فكرة من الفكرتين تتسم بالجموح والتطرف وتنقصها الدقة العلميه والفهم الكامل اليقظ لرسالات الاسلام وهديه والتحديد الدقيق للصلات المقررة فى الاسلام بين الدين والدولة والروابط المتكافئة بين التشريع والحكم) .

وبادىء ذى بدء يسارع المؤلف إلى تحديد موقفة من المشكلة فيقول (أما أن الاسلام دين ودولة ورسالة وشريعة فهذه بديهية من بديهيات الاسلام مهما حاول المحاولون التمزيق والتفتيت ومهما ساقوا من بهرج وزيفوا من ألحان)

ثم يقرر هذه الحقيقة السامقة (ولقد أدار المسلمون وجودهم منذ فجر تاريخهم على أن دينهم رسالة وشريعة ونظام عام للحياة)

ثم يعود إلى النقطة التى اختلف عندها الفريقان ، انها عنده مدى العلاقه بين الدين والدولة ، ومدى الصلة بين الاسلام والسياسه . وأنه ليبحث هذه العلاقة وهذه الصله على ضوء طبيعة هذا الدين فهو كختام لرسالات السماء يرتضيه الله للناس كافة فلابد أن يكون من الكمال والسموق والحياة مايجعله قادرا على مواجهة كل جديد فى شئون الناس وأن يكون دائما عند خير البشرية لايجمد على وضع معين ولايرفض برا أو إصلاحا ولا يقعد عن تسام أو تصعيد لقد (أودع سبحانه فيه خصائص الامتداد التاريخى وسنن الحركة المتطورة التى تدور مع مصالح الناس وتمشى مع خطوهم الحضارى) ولهذا لم يشأ الاسلام أن يسبق الحوادث وأن يثب إلى ظهر الغيب فيكبل حياة الناس بالقيود والقواعد والقوالب بل اكتفى خارج النطاق التعبدى (بكليات عامة وخطوط عريضة وترك التفصيلات والجزئيات والفروع للعقول تبتدع وتفكر وتنظم شئون الحياة على ضوء المصالح العامه وبمقتضى التطور الزمنى والامتداد الحضارى) .

(فالسياسة فى الاسلام على هذا الضوء المبين سياسة مدنية حرة التصرف حرة التفكير حرة الاجتهاد فى نطاق عام متسع الآفاق مرن الجنبات من القواعد والكليات .

ويطوف بنا الاستاذ طه بعد ذلك فى رحلة مثيرة عبر الفترة الخصبة المضيئة فى التاريخ الاسلامى يوم أن أزهرت الديمقراطية الاسلامية وأوشكت أن تؤتى ثمرها الطيب أحزابا تقوم على مبادىء وتختلف للصالح العام معتصمة دائما بحبل الله ورسوله فى خلافها وائتلافها على السواء . اختلف الراشدون أبو بكر وعمر مع بعضهم ومع العالقة من الصحابة فلم يكن اختلافهم فى صغائر أو لصوالح شخصية بل اختلفوا فى مسائل عامة وخطيرة كالخلافة والاعطيات وميراث النبى وتوزيع الفىء والقصاص الخ . . بل لقد (خالف عمر بن الخطاب فى سبيل المصالح العامة ماجرى عليه الرسول وما جرى عليه المسلمون فى عهد الصديق وما نص عليه القرآن فى أمر المال الذى يعطى للمؤلفة قلوبهم) .

ولقد كان المسلمون دائما فى خلافهم كما كانوا فى ائتلافهم المثل الأعلى فى نزاهة القصد ونبل الغرض وعفة اللفظ وأدب المناقشة والجدال (فما كفر بعضهم بعضا ولا تماذفوا بينهم بكلمات الفسق والكفر والمروق) .

وقبل أن يكتمل نمو هذا الوعى الديمقراطى الذكى عصفت به أحداث العالم الإسلامى فى فترات ضعفة وذبوله ، وكان طبيعيا أن تنطفىء هذه الجذوة المنيرة وتنقلب (هذه الأحزاب السياسية التى نشأت فى صدر الاسلام على أساس اختلاف وجهات النظر السياسية والادارية والاجتماعية بين قوم مجتهدين مستنبطين مجددين إلى فرق دينية متطرفة متنابذة تقتات الحقد وتحترف الدسائس وتشيع بين صفوف المسلمين الاضطراب والفوضى)

ويكشف الاستاذ طه عبد الباقى سرور عن سبب هذه النكسة

المدمرة فى وعى عميق (لقد أساء المسلمون فهم صلة دينهم بالحياة فزجوا باسمه فى كل شأن من شئون وجودهم وأصبحوا يستفتونه فيما ليس من اختصاصه ويحملونه ما ليس من رسالته).

. أجل لقد اختلط عليهم أمر هذا الدين بشقيه التعبدى والتشريعى حتى أنهم فى أذهانهم واضحى لونا من التعصب يحملهم على الدعوة إلى حكم دينى كهنوتى الإسلام برىء من أوزاره . وكان صدى هذا التعصب تعصب مقابل عند قوم اعلنوها حربا سافرة فاجرة على الفكرة الإسلامية وعلى الحكم الإسلامى بغير علم أو منطق أو انصاف .

ثم تساءل المؤلف مرة أخرى (هل الخلافة فريضة إسلامية ؟) ويواجه هذه المشكلة فى حسم فيعلن براءة الإسلام والمسلمين من هذا الوهم الكبير ، ويعرض الأدلة من واقع التاريخ الإسلامى ثم يعقب (فليست كلمة الخلافة إذن فريضة إسلامية أو ضرورة من ضرورات الحكم الإسلامى فليكن حاكم المسلمين أمير المؤمنين بلغة العصر الأول أو رئيس جمهوريتهم بلغة العصر الحاضر أو بأى اسم تبتكره نظم الغد إذا جاء الغـــد بالقاب ومسميات جديدة فالاسلام لا يعرف الألفاظ وإنما يعرف المعانى ويحترم الجواهر) (فالحكم فى الأسلام انتخاب مقيد بقانون وتشريع وقوته مستمدة من قوة البيعة العامة لا من قوة العصبية القبلية وإلا لكان ملكا جبارا) .

ثم ينتقل إلى مبدأ (الامة مصدر السلطات) ليتتبع جذوره البعيدة فى الفكرة الإسلامية ، ثم يعرج بعد ذلك على (رسالة القضاء فى الإسلام) فيفصل أهدافها ووسائلها .

ثم يعقد فصلا عن (نظام الحسبة فى الإسلام) فيتحدث عنه كنظام يتفرد الإسلام بتقريره وهو بعد لا يجاف المنطق الادارى فى هذه الايام ، ثم يتحدث فى الفصول الاخيرة عن الشريعة الإسلامية وأصولها العامة والآفاق التى تسمو اليها ومكانتها من الشرائع العالمية . وكان مسك الختام حديثه عن (النظام الاقتصادى الإسلامى) وهكذا ينتهى كتاب (دولة القرآن) أو الجزء الأول منه بعد أن يكون قد أدى واجبه على الوجه المخلص الهادف الرشيد